Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يتناول المحجوب الادارة الاهلية فيبين ان اولها كان السلطة القضائية التي اعطيت لزعماء العشائر في الارياف في قوانين متوالية ثم السلطة الادارية التي اعطيت لهم في عهد المستر مفي. وقد انتقد المحجوب هذه الادارة نقدا شديدا. ثم اتجهت الحكومة منذ ١٩٣١ نحو الحكم المحلي، وهو ما يرحب به المحجوب ويسهم فيه بجهده هذا.

يقوم نقده للادارة الاهلية على انها قائمة على القبلية وهي رابطة اجتماعية عتيقة وتتعارض مع القومية، ولأنها تجمع في حالات قبائل متعددة تحت ادارة واحدة فتؤدي الى الفتنة بين القبائل والخصومات. وهو يريد الوحدة الادارية جغرافية نأيا بالعصبية القبلية. ثم ان قادة الادارة الاهلية اميون ويجهلون اصول الادارة واهدافها، ويقول في ذلك «فوجدتهم بعيدين كل البعد عن فهم روح الجريمة والعقاب وتقرير العقوبة حسب ظروف القضية وظروف المتهم الخاصة». وقد جاء تعاقب قياداتها بالوراثة، وهذا يحجب المقتدرين وفي نفس الوقت قد يأتي بمن لا يستحقون. ولجهل الزعماء بالادارة وعدم بريقها فانهم يتركزون على الجانب القضائي، وهكذا يهربون من الادارة وخدمة الناس واسعادهم. وهنا يقول: «ولكن الرؤساء ومساعديهم وجدوا في القضاء خير اداة لاظهار سلطانهم ولهذا التفتوا إليه دون شئون الادارة والتنفيذ المناط بهم، ولهم في ذلك عذرهم. ويتضح من هذا ان دمج السلطة القضائية والسلطة التنفيذية يؤدي الى اضرار كثيرة واهمال جانب من العمل والاهتمام بالجانب الآخر. وربما كانت هذه المحاكم تؤدي عملها احسن في داخل المقاطعة ونظرت استئنافاتها قضاة من المصلحة القضائية، بدلا من رجال السلك الاداري». واجمالا فإنه يرى الادارة الاهلية رجعة الى الوراء. وارجو ان اضيف ان المحجوب يعبر عن رأي القضاة عموما في تركيب الادارة الاهلية، فهم يرفضون الجمع بين القضاء والادارة ويرفضون ان يكون القضاء اداة لتقوية الادارة، وينادون بأن تكون السلطة القضائية للادارة تحت اشراف القضاء. ولكن الاداريين يرون وجها آخر، فالإدارة الاهلية بتركيبها اداة